نتائجها على العالم الخارجي، من جهة اخرى.

للحدّ من النتائج الاعلامية للانتفاضة يتّبع ارنس وسيلتين. فمن جهة، يحاول تقليص المواجهات الدامية بين الجيش الاسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين الى ادنى مستوى، كي يحدّ من الاصابات في الصفوف الفلسطينية. فالاصابات القاتلة والجارحة للفلسطينيين، على ايدي الجنود الاسرائيليين، وخاصة بين الاطفال، تثير الرأي العام العالمي وتزيد في امكانات تجنيده ضد اسرائيل. ولهذا يرى أرنس ان تقليص مثل هذه الاصابات يشكل مدخلاً مناسباً الى ايقاف «النزيف الاعلامي» الذي تتعرّض له اسرائيل في الخارج، واكساب الحكومة الاسرائيلية اليمينية بعض النقاط الايجابية، على طريق «التعقّل والانضباط». ومن جهة أخرى، تقوم الحكومة الاسرائيلية بتكثيف حملتها الدعائية في الخارج على ما تسميه «الارهاب الفلسطيني»، وخاصة في ما يتصل بعمليات «تصفية العملاء». فاسرائيل تتخذ من هذه العمليات، وما يرافقها، في بعض الاحيان، من تجاوزات، مدخلاً الى تبرير اجراءاتها وتحويل الانظار الخارجية عن ممارساتها، وذريعة لاتهام الانتفاضة بالتطرّف والاكراه الداخلي والفوضى. ان هدف اسرائيل من استغلال هذا المدخل هو محاولة اظهار منظمة التحرير الفلسطينية على انها منظمة «ارهابية» تعمل على فرض وجودها داخل الاراضي المحتلة، من طريق اتباع اسلوب «التخويف»، وان ما تقوم به من ممارسات واجراءات ضروري لـ «تحرير» فلسطينيي الاراضي المحتلة من «سطوة» المنظمة.

ثانياً، اتّباع سياسة التفريق بين الفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة. فبدلاً من الاستمرار في اتّباع سياسة وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، التي قامت على التعاقب في توظيف «العصا» و«الجزرة» على مجمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، كوسيلة لمحاربة الانتفاضة، فان ارنس، ومن منطلق اعتبار ان سياسة رابين كانت عاملاً موحّداً للفلسطينيين ومصعّداً للانتفاضة، يقوم، حالياً، بانتهاج سياسة تقوم على التزامن في توظيف «العصا» و«الجزرة» على قطاعات مختلفة من الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فمن ناحية، يتبّع ارنس مبدأ «التفريق السكاني» للتعامل مع الفلسطينيين تحت الاحتلال، وذلك من خلال تقسيمهم الى «نشطاء» و «جمهور» الانتفاضة. ومن مدخل ان «النشطاء» يشكّلون الاقلية الفاعلة في الانتفاضة وعصبها الاساسي، بينما «الجمهور» يتشكل من الأكثرية «الصامتة» و«المدفوعة» للمشاركة في الانتفاضة، فان أرنس يبني سياسة الحكومة اليمينية على اساس استخدام «العصا» مع من يعتبره من الفريق الاول و «الجزرة» على من يتمّ اعتباره من الفريق الثاني، وذلك لاحداث الفرقة بين الطرفين واستثمارها للمصلحة الاسرائيلية. فارنس يستهدف تكثيف العمل، بمختلف الوسائل والاتجاهات، لدقّ اسفين داخلي بين النسيج المجتمعي المتين للانتفاضة الفلسطينية. ولذلك، بينما تتصاعد عمليات الملاحقة والدهم والاعتقالات لقسم من الفلسطينيين، فان سياسة «الادارة المدنية» تركز، حالياً، على محاولة «استرضاء» قسم آخر منهم، من طريق المبالغة في توظيف «التخفيفات المظهرية» لبعض القيود الاحتلالية التي فرضت منذ اندلاع الانتفاضة. ويأتي، في هذا السياق، الحديث المتكرر عن النيّة باعادة فتح الجامعات والمعاهد العليا، والسماح بتصدير المنتوجات الزراعية الى الخارج، و«تسهيل» برنامج الزيارات الصيفية للاراضي المحتلة، و«تقليص» احتكاك الجنود الاستفزازي بالمواطنين الفلسطينيين.

ومن ناحية ثانية، يتّبع أرنس، في سياسته الجديدة، أيضاً، مبدأ التفريق الجغرافي في التعامل مع الفلسطينيين تحت الاحتلال. فالسياسة الاسرائيلية المتبّعة لمحاربة الانتفاضة تختلف كمّياً بين وسط الضفة، من جهة، وأطرافها وقطاع غزة، من جهة أخرى. فمحور رام الله ـ القدس ـ بيت لحم